

Distr.: General
12 September 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

إثر اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، المعنون "منع نشوب الصراعات المسلحة"، قمت بتنظيم اجتماع مفتوح لتسهيل إجراء حوار تفاعلي عن دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات المسلحة. وعقد الاجتماع في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

ويشرفني أن أحيل تقريراً عن ذلك الاجتماع لإطلاع الدول الأعضاء عليه (انظر

المرفق).



المرفق

تقرير رئيس الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، السيد جان كافان، عن نتائج الاجتماع المفتوح بشأن دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات المسلحة

المعقود في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، في قاعة مجلس الوصاية

أولا - مقدمة

١ - عند اتخاذ القرار المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، سلمت الجمعية العامة في الفقرة ٣٩ من مرفق القرار بأهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في دعم منع نشوب الصراعات المسلحة، ودعت المجتمع المدني إلى أن يواصل دعم الجهود المبذولة من أجل منع نشوب الصراعات المسلحة وأن يتبع ممارسات تعزز مناخ السلام، وتساعد على منع حالات الأزمات أو التخفيف من حدتها، وتسهم في تحقيق المصالحة. وتمثل الهدف الذي توخاه رئيس الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة من تنظيم هذا الاجتماع المفتوح في ما يلي:

(أ) الإفادة من القوة الدافعة المتولدة عن نجاح قرار الجمعية العامة بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة، والتأسيس عليه، واغتنام ذلك كفرصة لإيجاد أنشطة متابعة ومبادرات؛

(ب) الاستكشاف بطريقة تفاعلية لأفضل الوسائل لربط عمل المجتمع المدني في مجال منع نشوب الصراعات بأنشطة الحكومات والأمم المتحدة؛

(ج) تقييم محتوى موضوعي للبعثات للنظر من خلاله في المسائل الأساسية، والاستجابة لشواغل الدول الأعضاء، وأسئلتها، وأفكارها؛

(د) تزويد الدول الأعضاء بأحدث المعلومات عن برنامج عمل الشراكة العالمية من أجل منع نشوب الصراعات المسلحة، من أجل القيام بالبحوث، وبناء القدرات، وإجراء المشاورات الإقليمية المفضية إلى عقد مؤتمر دولي في سنة ٢٠٠٥ يخصص لدور المجتمع المدني في مجال منع نشوب الصراعات.

المشاركون

الرئيس: سعادة السيد جان كافان رئيس الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة

السيد جان إيغيلاند وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية

السيد دانييلوتورك	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية
السيد بول فان تونغرين	المدير التنفيذي، المركز الأوروبي لمنع نشوب الصراعات
الدكتور آندريس سيرين	المنسق الإقليمي للتحقيقات الاقتصادية والاجتماعية في الأرجنتين
السيدة رايا كاديروفا	مؤسسات التسامح الدولي في قيرغيزستان
السيد إيمانويل بومباندي	شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام في غانا
الدكتورة ماري ب. أندرسون	رئيس منظمة التعاون من أجل أنشطة التنمية
٨٨ دولة عضوا	الفريق العامل التابع للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعني بمنع نشوب الصراعات

ثانياً - العروض

العناصر الفاعلة في مجال منع الصراعات

٢ - تتطلب الطبيعة المعقدة للصراعات المسلحة العنيفة المعاصرة التفاعل الفعال والمنسق بين الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني. ولاحظ السيد إغيلاند أنه لا يعرف "عمليات سلام ناجحة لا تشمل هذه العناصر الثلاثة جميعها". وفيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني تحديداً، ذكر السيد تورك بأن المادة ٧١ من الميثاق تسلم بأهمية المجتمع المدني لعمل الأمم المتحدة. ولذا فإنه من الضروري للدول الأعضاء، والأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، أن تنظر في التحديات التي يمثلها تفاعل هذه المنظمات مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة.

٣ - ويؤكد ميثاق الأمم المتحدة، وتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة (A/55/985-S/2001/574) وقرارات مجلس الأمن المختلفة، وقرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧، جميعها أهمية منع نشوب الصراعات، وأن المسؤولية الأولى عن هذا المنع تتحملها الدول الأعضاء. بيد أن التحالفات فيما بين القطاعات الحكومية، والحكومية الدولية، وغير الحكومية، منذ بداية نشوب الصراع، لا تعتبر مهمة فحسب، ولكنها حيوية لإيجاد حلول مستدامة للصراعات قبل أن تتفاقم وتفضي إلى وقوع العنف. ومن الواضح أن منظومة الأمم المتحدة ليس بوسعها أن تفعل كل شيء؛ وهي بحاجة إلى شراكات ذات قاعدة عريضة لأجل تحقيق النجاح. وقد قامت وكالات الأمم المتحدة بتغيير تنظيمي في السنوات الأخيرة من أجل احتضان الشراكات مع منظمات المجتمع المدني. بيد أن الأمم

المتحدة يمكن أن تكون ذات طبيعة خلاقية أكثر، وتطلعا إلى الخارج، وأهم من ذلك أكثر منهجية، في تعاونها مع منظمات المجتمع المدني من أجل منع نشوب الصراعات وبناء السلام المستدام.

مساهمات منظمات المجتمع المدني

٤ - تتيح منظمات المجتمع المدني طائفة من القدرات والعديد من الفرص لتكملة دور الحكومات والأمم المتحدة وإن تعدد أشكال ما تقوم به هذه المنظمات من أنشطة في مجال منع الصراعات يبدأ في كونها، كما عبر الأمين العام، "ضمير البشرية"، ويستمر شمل أنشطة هذه المنظمات العمل مع الحكومات والأمم المتحدة بطرائق محددة ميدانيا. وتكرارا لما ذكره الأمين العام في تقريره عن منع نشوب الصراعات، قال كل من السيد اغيلاند والسيد تورك إن منظمات المجتمع المدني لا غنى عنها في "المسار الثاني"، ودبلوماسية "الاتصال بين الشعوب"، التي هي غالبا ما تكون ذات أهمية أساسية لنجاح الدبلوماسية الرسمية، والعمليات السياسية وعمليات المصالحة التالية للصراع. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أحيانا الوصول ميدانيا إلى الأطراف التي لا تستطيع الحكومات أن تصل إليها. ومن بين السبل الأخرى التي يمكن بها لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم في منع الصراعات، التي لاحظها المشاركون، ما يلي:

(أ) التحليل: تتيح منظمات المجتمع المدني قدرة فريدة لتحليل الصراعات المحلية إذ أن هذه المنظمات "تعيش بين صفوف المجتمعات المحلية وتخبر ديناميات الصراع بشكل مباشر". وبصفة أكثر تحديدا يمكن لهذه المنظمات أن توجه الانتباه إلى المنازعات قبل أن تنفجر لتصبح صراعات عنيفة؛

(ب) الشراكة: تمكنت منظمات المجتمع المدني، في بعض الحالات، من زيادة القدرات التي تمتلكها المنظمات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، من خلال تدريب الموظفين، وتقديم إمكانيات الإنذار المبكر، وتسهيل الوصول إلى أفراد المجتمع المحلي. وفضلا عن ذلك يمكن لهذه المنظمات أن تزيد من فعالية تكلفة البرامج الحكومية وبرامج الأمم المتحدة من خلال تقييم المشاريع وتدريب السكان المحليين لتنفيذ هذه المشاريع؛

(ج) الاستدامة: إدراكا من منظمات المجتمع المدني للأهمية الأساسية لمشاركة السكان المحليين في تنفيذ اتفاقات السلام ومنع تكرار وقوع العنف، فإنها تتيح إمكانيات لبناء القدرات للسكان المحليين في مرحلة بناء السلام التالية للصراعات. وتزيد هذه المنظمات أيضا من استدامة عمليات الأمم المتحدة للسلام من خلال بقائها في المنطقة لمواصلة مشاريع بناء القدرات، وذلك بعد انقضاء فترة طويلة من انتهاء بعثة الأمم المتحدة؛

(د) الشبكات: من خلال إنشاء الشبكات، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم وصلات بينية مبسطة للحكومات، وللأمم المتحدة، بأوساط المجتمع المدني.

٥ - على الرغم من القدرات العديدة التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني، فإن التفاعل والتنسيق مع المجتمع المدني يظل تحدياً للحكومات وللأمم المتحدة. ومن الواضح أن الروابط الاستراتيجية ضرورية بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. غير أنه لا يتوفر فهم واضح للكيفية التي يمكن بها إيجاد روابط تكمل عمل بعضها بعضاً، دونما إعاقة للجهود أو أن تسبب في ازدواجيتها. ويضطلع المركز الأوروبي لمنع نشوب الصراعات، بالتعاون مع شبكة منظمات المجتمع المدني في كامل أنحاء العالم، بمهمة استكشاف طبيعة هذه التحديات.

الشراكة العالمية من أجل منع نشوب الصراعات المسلحة

٦ - استجابة لتقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة، توجد الآن حركة عالمية واسعة النطاق، ومتعددة الجوانب، وذات طبيعة شمولية. وتهدف الشراكة العالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة إلى إشراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من المستوى الشعبي إلى المستوى الدولي لتحقيق تكامل في جهود منع نشوب الصراعات، وتعميمها. ويتمثل هدف هذه الشراكة في تحسين الاستجابات الدولية في مجال منع نشوب الصراعات، من مستوى المجتمعات المحلية إلى المستوى العالمي. وأهداف هذه الشراكة هي:

(أ) الاستكشاف بشكل كامل لدور المجتمع المدني في منع الصراعات وبناء السلام؛

(ب) وضع مجموعة واضحة من البحوث والنظريات التي تساعد الأوساط العاملة في مجال منع نشوب الصراعات على القيام بدور كامل في المناقشة الدولية؛

(ج) تحسين التفاعل بين مجموعات المجتمع المدني، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والحكومات؛

(د) تعزيز الربط الشبكي الإقليمي والدولي بين العناصر الفاعلة في مجال منع الصراعات.

٧ - أنشأت المرحلة التحضيرية من المشروع أمانات في المركز الأوروبي لمنع نشوب الصراعات، في أوترخت، بهولندا، وفي نيويورك، مع الفريق العامل التابع للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعني بمنع نشوب الصراعات، وفي كل منطقة للعمليات الإقليمية (انظر الفرع الخامس بشأن كيفية الاتصال بهذه المراكز).

٨ - والمبادرة على استعداد الآن للانتقال من مرحلتها التحضيرية إلى مرحلة الاستكشاف الموضوعي للمسائل على المستويات الإقليمية. وستبدأ العمليات الإقليمية (الموعد المحدد لها ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤)، على المستوى الشعبي، وستشرك أكبر عدد ممكن من الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في المناقشات المفضية إلى المؤتمرات الإقليمية التي سيتمخض عنها خطط عمل إقليمية متفق عليها بشكل مشترك. وستتيح خطط العمل الإقليمية هذه، القائمة على البحوث، والتشاور، والمناقشات، المتعمقة في الواقع الثقافي والجغرافي والعملي، التوجيه في مجال منع الصراعات خلال العقود المقبلة. وتنطوي المرحلة الأخيرة من هذه العملية على عقد مؤتمر دولي قرب مقر الأمم المتحدة في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وسيتيح هذا المؤتمر الدولي، من خلال إشراكه للفنيين من جميع مستويات إدارة الصراع، ومن خلال انطلاق عمله من خطط العمل الإقليمية، نقطة انطلاق للتفاعل في المستقبل فيما بين العناصر الفاعلة من أجل منع الصراعات. وسيقر هذا المؤتمر رسمياً الشراكات التي أنشئت من خلال العمليات الإقليمية، وسيقدم لجميع المشاركين الخطة الدولية الجديدة والشاملة لأنشطة منع الصراعات.

٩ - وعلى امتداد مسار هذه العملية يتوقع تحقيق النتائج التالية:

- (أ) المنشورات الإقليمية التي توثق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي تزيد من فعالية تنسيق أنشطة منع الصراعات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، والمنظمات المتعددة الأطراف، والحكومات؛
- (ب) وضع خطط العمل الدولية والإقليمية لقيادة المبادرات الهادفة إلى منع الصراعات في المستقبل؛
- (ج) إنشاء شبكة عالمية للعناصر الفاعلة في مجال منع الصراعات، بما في ذلك المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات متعددة الأطراف، والحكومات؛
- (د) الحصول على التزامات من الدول الأعضاء لإعادة تنسيق آليات إدارة الصراعات القائمة تحقيقاً لمنع الصراعات؛
- (هـ) دعم الدول الأعضاء في جهودها لمنع الصراعات.

١٠ - ومن العوامل ذات الأهمية الأساسية لهذه العملية مشاركة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على جميع المستويات. ومن ثم يُوصى بأن تعمل جميع البعثات في منطقة نيويورك مع الفريق العامل التابع للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعني. بمنع الصراعات، بتعيين شخص يُرجع إليه في كل من هذه البعثات للاتصال بالفريق العامل. وبصفة مماثلة، يُوصى

أن تعمل وكالات الأمم المتحدة وبرامجها على إقامة روابط مع كل من الفريق العامل التابع للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعني. بمنع الصراعات، وتشجيع موظفيها الميدانيين على الاتصال بمنسقي المؤتمرات الإقليمية.

١١ - وتطلب كميات كبيرة من التمويل والموارد من أجل هذه العملية العالمية، وبشكل محدد للعمليات الإقليمية المختلفة. وفي المرحلة التحضيرية قدمت حكومات عديدة التمويل. ونوصي بأن تستمر هذه الحكومات في دعم هذه العملية ماليا، كما نوصي أن تقوم الدول الأعضاء الأخرى بتقديم المساعدة في هذا الجهد العالمي. وتُشجّع منظمات المجتمع المدني ومؤسساته على المشاركة في هذه العملية ودعمها بالشكل المالي المناسب.

ثالثا - دورة المناقشات

١٢ - اشتركت الدول الأعضاء التي حضرت الاجتماع المفتوح وعددها ٨٨ دولة في حوار بناء لدعم عملية الشراكة العالمية لمنع الصراعات المسلحة. ومما يعتبر مؤشرا لتغيير المناخ في الأمم المتحدة والأعراف العالمية في الفترة اللاحقة للحرب الباردة أن دولة واحدة لم تعرب عن رأي يسيء للمجتمع المدني أو مفاده أن منع الصراعات لا يعتبر جزءا أساسيا أو مستصوبا في بناء السلام في المرحلة الراهنة. وبدلا من ذلك فقد أثارَت البعثات أسئلة واهتمامات مهمة فيما يتعلق بكفاءة مشاركة المجتمع المدني في تعزيز ثقافة المنع.

١٣ - تلا ألدو مانتوفاني نائب الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة بيانا باسم الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك البلدان المنضوية قبرص والجمهورية التشيكية واستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا والبلد المرتبط تركيا). وأشار إلى دعم عملية الشراكة العالمية ملاحظا أن الإجراء الوقائي هو موضوع شامل ويجب الاقتراب منه بطريقة متكاملة وأن يشمل مجموعة واسعة من العناصر والأدوات الفعالة من أجل تحقيق أقصى فعاليته. ويعتبر الاتحاد الأوروبي حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتي تؤيدها بقوة العناصر الفعالة في المجتمع المدني عنصرا حيويا في تنمية المجتمعات مما يساهم في منع الصراعات.

١٤ - مع اعتراف الدول الأعضاء من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء بأهمية مشاركة المجتمع المدني في دعم الحكومات والأمم المتحدة في منع الصراعات، فقد أثارَت تساؤلات مهمة يجب دراستها في إطار هذه العملية العالمية قبل انعقاد المؤتمر الدولي في عام ٢٠٠٥. وكان أحد الاهتمامات البارزة للدول الأعضاء هو التوضيح المفاهيمي لما يعنيه المجتمع المدني. ومع ملاحظة أن بعض منظمات المجتمع المدني تعتبر أطرافا مدمرة في بعض الصراعات فينبغي الرد على بعض التساؤلات المتعلقة بكيفية تمييز هذه المنظمات والتعامل

معها. وبالمثل فإن انتشار منظمات المجتمع المدني في السنوات الأخيرة قد تسبب في بروز مشاكل غير مرئية يجب معالجتها. فالعدد المتنامي لمثل هذه المنظمات أدى إلى التنافس على الموارد النادرة (على سبيل التمويل) فيما بين منظمات المجتمع المدني وبين منظمات المجتمع المدني والحكومات. وأعربت الدول الأعضاء عن الحاجة إلى إعادة التأكيد بأن تفاعلها مع شبكات منظمات المجتمع المدني لن يعرضها للخضوع لضغوط الناشطين.

١٥ - أعربت الدول الأعضاء عن رغبتها في معرفة المزيد من المساهمات الإيجابية لمنظمات المجتمع المدني في صنع السلام ومنع الصراعات. وحثت الدول الأعضاء وهي تلاحظ الانعدام بوجه عام لجمع ونشر بحوث السلام حثت منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة على إصدار خلاصات لمنظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة وعملها للدروس المستفادة. واعترف السيد ترك بوجود أن تجد الأمم المتحدة السبل الخلاقة للتعلم من منظمات المجتمع المدني.

١٦ - أكدت الدول الأعضاء على دور المجتمع المدني في منع الصراعات ودعت إلى منح المزيد من الاهتمام للأصوات المحلية. فالأصوات المحلية تزيد من فرص النجاح من خلال تقديمها لمؤشرات باحتياجاتها الفعلية بالطرق الملائمة للتدخل في الحالة في التوقيت المناسب. ويتمثل التحدي في إيجاد الأصوات المحلية والشرعية وإقامة التوازن الملائم بين الملكية المحلية والملكية الدولية للمشكلة. ويرتبط بهذا الاهتمام الكيفية التي يستطيع بها المجتمع الدولي تمكين منظمات المجتمع المدني المحلية عندما تكون حكوماتها جزءاً من المشكلة أو سبباً فيها.

١٧ - تساءلت بعض الدول الأعضاء عن كيفية توسيع وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني. وأعربت الدول الأعضاء عن تشجيعها لمنظمات المجتمع المدني وهي تلاحظ غياب منظمات المجتمع المدني في الصراعات بين الدول وشجعته على إيجاد الوسائل للتأثير في النزاعات الدولية ومنعها كذلك. ولكن ولكيما تقوم منظمات المجتمع المدني بدور نشط وفعال في منع الصراعات وبوجه خاص المنازعات الدولية فيجب أن تتوفر فرص وصولها إلى الهياكل الإدارية في الأمم المتحدة بشكل منتظم بدلا من شكل محصص.

١٨ - تعتبر شؤون الأمن الدولي من اختصاص مجلس الأمن. وبالرغم من أنه يظل إلى حد كبير هيئة تفاعلية فإن المنع يقع أيضا ضمن ولايته. ونظرا لأن المنع يتطلب المشاركة المبكرة من جانب المجتمع المدني فإن دور منظمات المجتمع المدني في الإنذار المبكر يتسم بأهمية خاصة. بيد أن منظمات المجتمع المدني لا تتوفر لها الفرص المنتظمة للوصول إلى الأمم المتحدة. فطرق التفاعل المحدودة التي تتيحها قاعدة آريا تتيح لمنظمات المجتمع المدني الفرصة فقط لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن أثناء الصراع. وتساءلت بعض الدول الأعضاء عما إذا

كان هناك نهج أكثر اتساقاً وانتظاماً لتفاعل منظمات المجتمع المدني مع مجلس الأمن بحيث يتيح لمجلس الأمن الاستماع إليها قبل وقت كافٍ من نشوب العنف.

١٩ - تتمثل المعوقات الأخرى أمام منظمات المجتمع المدني في تفاعلها مع منظومة الأمم المتحدة في الميدان. وفي بعض الأحيان وعندما يستطيع المقرر الدائم للأمم المتحدة فتح أبوابه للتفاعل مع منظمة خاصة من منظمات المجتمع المدني فإن تلك المنظمة لا تجد التعاون في أغلب الأحوال من المكاتب الميدانية. ويعتمد تفاعل منظمات المجتمع المدني في الميدان في أغلب الأحيان على المنسق القطري الذي يعرف أعضاء المنظمة معرفة شخصية أو يكون قد عمل مع المنظمة من قبل وأصبح من المريح له أن يعمل معها. وباختصار فإن التفاعل القائم على المعرفة الشخصية يجب الاستعاضة عنه بتفاعل أكثر انتظاماً يتيح لمنظمة الأمم المتحدة الاستفادة من منظمات المجتمع المدني في الميدان.

٢٠ - أعربت إحدى الدول الأعضاء عن القلق العميق أنه بالرغم من أن القرار ٣٣٧/٥٧ يمثل وثيقة بارزة فإن المنع لا يمكن معالجته بشكل منتظم نظراً لأنه لا يجد مكاناً له في لجان الجمعية العامة. وفي الواقع فإن مجلس الأمن مكلف بمعالجة قضايا السلام والأمن. فالمادة ١٤ تمنح الجمعية العامة أيضاً المسؤولية لمعالجة القضايا الأمنية ولا سيما منع الصراعات. فالمادة ١٤ تنص بوضوح على أن مشاركة الجمعية العامة في قضايا السلام والأمن تخضع للمادة ١٢ مما يتيح للجمعية بذلك النظر في القضايا التي تخضع لولاية مجلس الأمن. بيد أنه وطالما أن لمجلس الأمن القدرة في الغالب على معالجة النزاعات التي انحدرت إلى مرحلة العنف تستطيع الجمعية العامة ممارسة سلطتها بتناول منع الصراعات التي يرجح لها أن تضر بالرفاهية العامة أو تعكر صفو العلاقات الودية بين الدول (المادة ١٤) قبل أن تتحول إلى عنف. ويوصى بأن تمارس الجمعية العامة مسؤوليتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة لدراسة منع الصراعات العنيفة بين الدول والأمم. وتساءلت إحدى الدول الأعضاء عن إمكانية مناقشة المنع بشكل منتظم في اللجنة الرابعة. وبالإضافة إلى ذلك وتأكيد جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة (الدول الأعضاء ومجلس الأمن والأمانة العامة والوكالات) بأن المنع يمثل اهتماماً كبيراً للمجتمع العالمي فينبغي دراسة ما إذا كان من الملائم إعداد مذكرة بالمنع.

٢١ - تمنح روح التساؤلات والاهتمامات التي أعربت عنها الدول الأعضاء الفرصة لمشروع الشراكة العالمية لمنع الصراعات المسلحة العديد من القضايا التي يمكن دراستها. بيد أن بعض هذه التساؤلات يمكن دراستها في تقرير للمتابعة عن تنفيذ القرار ٣٣٧/٥٧ مثلما طلبت ذلك الجمعية العامة يقدم إلى الدورة ٥٩. ورحب السيد ترك بالمشاورات مع الشراكة العالمية لإعداد التقرير. واقترح الربط بين الشراكة العالمية وفريق الموارد المشترك بين

الوكالات المعني بالمنع الذي ترأسه إدارة الشؤون السياسية وهو ما يمكن استكشافه بشكل كامل في الأسابيع التالية.

رابعاً - خلاصة

٢٢ - يوفر قرار الجمعية العامة ٣٣٧/٥٧ الأمل لفترة جديدة لمناقشة منع الصراعات. فقد تحدث الأمين العام وتحدث مجلس الأمن وتحدثت الآن الدول الأعضاء بشكل كامل. وتعهدت منظمات المجتمع المدني بالمشاركة مشاركة بناءة لتعزيز المنع ومساعدة الأمم المتحدة في إدماج المنع في نظامها. وأوضح المشاركون في الاجتماع المفتوح أنهم يودون العمل معاً لتحقيق الأهداف المعلنة في قرار منع الصراعات المسلحة بأسرع ما يمكن وبطريقة فعالة أكثر.

٢٣ - وقد أوضح هذا الاجتماع المفتوح البناء أنه في الوقت الذي توجد فيه العديد من التساؤلات والاهتمامات لدى الدول الأعضاء بشأن كيفية المشاركة مع منظمات المجتمع المدني يوجد دعم واضح أيضاً للاستكشاف وفهم القضايا التي ستعزز الشراكات بين الحكومات والوكالات المشتركة بين الحكومات والمجتمع المدني في منع الصراعات القاتلة. ورحبت الدول الأعضاء المشاركة بمبادرة الشراكة العالمية لمنع الصراعات المسلحة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء في جهود منع الصراعات.

التوصيات

- يوصى بأن تدرس الجمعية العامة دورها في منع الصراعات العنيفة وعلاقتها بالمادة ١٤ من الميثاق. كما ينبغي أن تدرس أيضاً إمكانية معالجة هذه القضايا بشكل منتظم في اللجنة الرابعة وما إذا كان من الملائم إعداد مذكرة بذلك.
- يوصى أن تدعم الأمم المتحدة والدول الأعضاء الشراكة العالمية لمبادرة منع الصراعات المسلحة بأن تُشارك عن كثب في هذه العملية أثناء تطورها وظهورها.
- يوصى أن تعمل البعثات المعتمدة لدى المقر الرئيسي للأمم المتحدة مع الفريق المشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعني بمنع الصراعات بتعيين ضابط اتصال في البعثة للاتصال بالفريق العامل.
- يوصى بإقامة علاقات بين مكاتب ووكالات وبرامج الأمم المتحدة والفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمعني بمنع الصراعات وتشجيع مكاتبها الميدانية على الاتصال بمنسقي المؤتمرات الإقليمية.

- يوصى بأن تواصل إدارة الشؤون السياسية استكشاف كيفية إنشاء آليات تشاور ملائمة مع الشراكة العالمية في عملية إعداد التقرير للدورة ٥٩.
- يوصى بأن تواصل الحكومات دعمها لهذه العملية مالياً وبأن تقدم الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدعم لهذه المبادرة العالمية.

خامسا - الاتصالات

المركز الأوروبي لمنع الصراعات

Korte Elisabethstraat 6
P.O. Box 14069
3508 SC Utrecht
The Netherlands

Tel: +31 30 242 7777
Fax: +31 30 236-9268
E-mail: info@conflict-prevention.net
Internet web site: www.conflict-prevention.net

Contact: Paul van Tongeren, p.vantongeren@conflict-prevention.net
(European Centre for Conflict Prevention can provide contacts for regional coordinators.)

الفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمعني بمنع الصراعات

247 East 48th St.
New York, NY 10017
United States of America

Tel: +001 212 854 5623
Fax: + 001 212 854 6171
E-mail: mkh65@columbia.edu

يتألف الفريق العامل المشترك بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعني بمنع الصراعات من:

Center for International Conflict Resolution, Columbia University
Community of Sant' Egidio
Initiatives of Change
Quaker United Nations Office — New York
Saferworld
World Vision International